Al-Farouk journal of sciences
Volume (2), Issue (3) (JUNE, 2026)
ISSN: 3135-2359

مجلة الفاروق للعلوم
المجلد (2) العدد 3 يونيو 2026
ردمد: 3135-2359

التحولات الاقتصادية في ليبيا خلال فترة الاستعمار الإيطالي (1911- 1943م)
دراسة تحليلية في البنية والآثار

محمد سالم علي سالم
اكاديمية الدراسات العليا – جنزور / قسم التاريخ / الحديث والمعاصر
Mo.salem37@gmail.com

Economic Transformations in Libya During the Italian Colonial Period (1911-1943): An Analytical Study of Structure and Effects

Mohammed Salem Ali Salem
Academy of Graduate Studies – Janzour / Department of History / Modern and Contemporary

تاريخ الاستلام: 2026/04/21 تاريخ المراجعة 05/23/ 2026 تاريخ القبول:2026/06/07- تاريخ النشر: 06/30/ 2026

الملخـــــص
شهدت ليبيا خلال فترة الاستعمار الإيطالي (1911- 1943م) جملة من التحولات الاقتصادية العميقة التي مست مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية ، وأعادت تشكيل البنية الاقتصادية بما يتوافق مع الأهداف الاستعمارية فقد سعت الإدارة الإيطالية إلى إعادة توجيه الاقتصاد الليبي من اقتصاد تقليدي قائم على الرعي والزراعة المحدودة إلى اقتصاد تابع يخدم مصالح الدولة المستعمِرة ، وذلك عبر سياسات الاستيطان الزراعي ، ومصادرة الأراضي ، وإدخال أنماط إنتاج حديثة تخدم المستوطنين الإيطاليين بالدرجة الأولى.
كما عملت السلطات الاستعمارية على تطوير بعض البنى التحتية ، مثل الطرق والموانئ ، إلا أن هذه المشاريع لم تكن موجهة لتنمية الاقتصاد المحلي بقدر ما كانت تخدم الأغراض العسكرية والاستيطانية وتعزيز السيطرة على الموارد ، وقد ترتب على هذه التحولات اختلالات بنيوية في الاقتصاد الليبي ، تمثلت في تهميش السكان المحليين ، وتفكيك أنماط الإنتاج التقليدية ، وخلق تبعية اقتصادية واضحة للمركز الاستعماري.
وعليه فإن دراسة هذه التحولات تسهم في فهم طبيعة السياسات الاقتصادية الاستعمارية وآثارها بعيدة المدى على المجتمع الليبي ، سواء من حيث إعادة تشكيل العلاقات الإنتاجية أو من حيث ترسيخ التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية التي استمرت حتى ما بعد انتهاء فترة الاستعمار.
الكلمات المفتاحية: **التحولات الاقتصادية ـ ليبيا ـ الاستعمار الإيطالي.**

Translation
During the Italian colonial period (1911–1943), Libya witnessed a series of profound economic transformations that affected various productive and service sectors, reshaping the economic structure to align with colonial objectives. The Italian administration sought to redirect the Libyan economy from a traditional economy based on pastoralism and limited agriculture to a dependent one serving the interests of the colonizing state. This was achieved through policies of agricultural settlement, land confiscation, and the introduction of modern production patterns that primarily served Italian settlers.
Furthermore, while the colonial authorities developed certain infrastructure—such as roads and ports—these projects were not intended to develop the local economy as much as they were designed to serve military and settlement purposes, as well as to tighten control over resources. These transformations resulted in structural imbalances within the Libyan economy, manifested in the marginalization of the local population, the dismantling of traditional production patterns, and the creation of a clear economic dependence on the colonial center.
Accordingly, studying these transformations contributes to understanding the nature of colonial economic policies and their long-term effects on Libyan society, both in terms of reshaping productive relations and cementing economic and social disparities that persisted long after the end of the colonial era.

المقدمـــــــــة :

شكّل مشروع الاستيطان الاستعماري الإيطالي في إقليمي برقة وطرابلس أحد المرتكزات الأساسية التي قامت عليها السياسة الاستعمارية في ليبيا خلال الفترة (1911- 1943م)، إذ لم يقتصر الوجود الإيطالي على بسط السيطرة العسكرية والإدارية ، بل اتجه نحو إحداث تحولات ديموغرافية واقتصادية عميقة من خلال توطين أعداد كبيرة من المستوطنين الإيطاليين ، وقد استند هذا المشروع إلى رؤية استعمارية استراتيجية هدفت إلى تحويل ليبيا إلى امتداد زراعي واقتصادي لإيطاليا ، بما يضمن استغلال مواردها الطبيعية وتكريس تبعيتها البنيوية للمركز الاستعماري.

ولتحقيق هذه الغايات اعتمدت السلطات الإيطالية جملة من الآليات التنفيذية المنظمة ، كان من أبرزها إنشاء مؤسسات وهيئات استعمارية متخصصة ، مثل جهازي الانتي (ENTE) والإنبس (ONBS) ، اللذين اضطلعا بدور محوري في تنظيم عمليات الاستيطان الزراعي ، وتخطيط القرى الاستيطانية وتوفير الدعم اللوجستي والمالي للمستوطنين كما استعانت الإدارة الاستعمارية بعدد من البعثات الفنية والعلمية ، من بينها بعثة فرانكيتي فضلًا عن إنشاء المعهد الملكي للتجارب الزراعية بطرابلس الغرب ، وذلك بهدف دراسة الإمكانات الزراعية وتطوير أساليب استغلالها بما يخدم المشروع الاستيطاني.

حيث أصدرت الإدارة الاستعمارية حزمة من القوانين والتشريعات التي شرعنت الاستيلاء على الأراضي ، لا سيما خلال عهود جوزيبي فولبي ، وإميليو دي بونو، وبيترو بادوليو، وإيتالو بالبو، حيث جرى تصنيف مساحات واسعة من الأراضي الليبية باعتبارها أراضي دولة أو أراضي غير مستغلة الأمر الذي أتاح مصادرتها وإعادة توزيعها على المستثمرين والمستوطنين الإيطاليين ، في إطار سياسة ممنهجة لإعادة تشكيل أنماط الملكية العقارية.

وقد ترتب على هذه السياسات آثار سلبية عميقة على السكان المحليين ، تمثلت في حرمانهم من أراضيهم الزراعية ، وتقويض أنماط عيشهم التقليدية القائمة على الزراعة والرعي ، فضلًا عن دفعهم إلى الهجرة الداخلية أو الانخراط كأيدٍ عاملة منخفضة الأجر في المشاريع الاستيطانية كما أسهمت هذه الإجراءات في إعادة تشكيل البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الليبي ، بما عزّز من مظاهر التفاوت والإقصاء ، ورسّخ التبعية الاقتصادية ، وأوجد اختلالات بنيوية استمرت آثارها حتى ما بعد نهاية الاستعمار.

وعليه تكتسب دراسة مشروع الاستيطان الاستعماري وآليات تنفيذه في برقة وطرابلس أهمية علمية بالغة لما توفره من فهم معمّق لطبيعة التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدها المجتمع الليبي خلال تلك المرحلة فضلًا عن الكشف عن الأبعاد الحقيقية للسياسات الاستعمارية وانعكاساتها بعيدة المدى.

أهميـــة الدراســـة :

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من تناولها لمرحلة تاريخية مفصلية في تاريخ ليبيا الحديث وهي فترة الاستعمار الإيطالي ، لما شهدته من تحولات اقتصادية عميقة كان لها أثر بالغ في تشكيل البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الليبي ، وتبرز أهمية هذه الدراسة في عدة جوانب من أبرزها:

- تسليط الضوء على مشروع الاستيطان الاستعماري بوصفه أداة رئيسة لإعادة تشكيل الاقتصاد الليبي ، بما يكشف عن الأبعاد الحقيقية للسياسات الاستعمارية وأهدافها .
- الإسهام في فهم طبيعة التحولات الاقتصادية التي شهدها إقليما برقة وطرابلس وتحليل انعكاساتها على أنماط الإنتاج والملكية العقارية .
- إبراز دور القوانين والتشريعات الاستعمارية والمؤسسات التنفيذية في فرض واقع اقتصادي جديد يخدم مصالح المستعمر على حساب السكان المحليين .
- توضيح الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي ترتبت على هذه السياسات ، خاصة ما يتعلق بالتهميش وفقدان الأراضي وإعادة تشكيل البنية الطبقية للمجتمع .
- سدّ جانب من النقص في الدراسات التي تناولت البعد الاقتصادي لمشروع الاستيطان الاستعماري من خلال تقديم تحليل تاريخي-اقتصادي متكامل .
- المساهمة في توفير إطار علمي يمكن الاستفادة منه في دراسة آثار الاستعمار على الاقتصادات المحلية في سياقات مشابهة.

إشكالية الدراسة :

على الرغم من تعدد الدراسات التي تناولت فترة الاستعمار الإيطالي في ليبيا ، فإن جانب التحولات الاقتصادية المرتبطة بمشروع الاستيطان الاستعماري في إقليمي برقة وطرابلس لا يزال يكتنفه قدر من القصور، خاصة فيما يتعلق بتحليل الآليات التنفيذية التي اعتمدتها الإدارة الاستعمارية ، ومدى انعكاسها على البنية الاقتصادية والاجتماعية للسكان المحليين.

وتتمثل مشكلة الدراسة في محاولة الكشف عن طبيعة هذه التحولات الاقتصادية التي فرضها المشروع الاستيطاني الإيطالي ، من خلال تساؤل رئيس مفاده :

إلى أي مدى أسهمت سياسات الاستيطان الاستعماري وآليات تنفيذها المتمثلة في سنّ القوانين والتشريعات ومصادرة الأراضي وإنشاء المؤسسات الاستيطانية في إعادة تشكيل البنية الاقتصادية في برقة وطرابلس ؟ وما هي أبرز آثارها على السكان المحليين؟.

وينبثق عن هذا التساؤل الرئيسي عدد من التساؤلات الفرعية من أهمها :

- ما طبيعة السياسات الاقتصادية التي انتهجتها الإدارة الاستعمارية الإيطالية في برقة وطرابلس؟.
- ما دور المؤسسات الاستيطانية (مثل الانتي والإنبس) في تنفيذ المشروع الاستيطاني؟.

- كيف أسهمت القوانين الاستعمارية في إعادة توزيع الملكية العقارية؟.
- ما أبرز التحولات التي طرأت على القطاعات الاقتصادية التقليدية خاصة الزراعة والرعي؟.
- ما الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي انعكست على السكان المحليين نتيجة هذه السياسات؟.

وبناءً على ذلك تسعى هذه الدراسة إلى تحليل هذه الإشكالية من منظور تاريخي-اقتصادي للكشف عن طبيعة التحولات البنيوية التي أحدثها الاستعمار الإيطالي ، وفهم تداعياتها بعيدة المدى على المجتمع الليبي.

فرضيـــة الـدراســـة :

تنطلق هذه الدراسة من فرضية رئيسية مفادها أن مشروع الاستيطان الاستعماري الإيطالي في إقليمي برقة وطرابلس لم يكن مجرد سياسة استيطانية ذات طابع زراعي أو عمراني ، بل شكّل أداة استراتيجية لإعادة هيكلة البنية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا بما يخدم مصالح الدولة الاستعمارية ، وذلك من خلال مصادرة الأراضي وإصدار التشريعات القانونية ، وإنشاء مؤسسات استيطانية متخصصة.

وبناءً على ذلك تفترض الدراسة أن هذه الآليات التنفيذية قد أسهمت بشكل مباشر في إحداث تحولات اقتصادية عميقة تمثلت في تفكيك الاقتصاد التقليدي القائم على الزراعة والرعي وإعادة توزيع الملكية العقارية لصالح المستوطنين الإيطاليين ، مما أدى إلى تهميش السكان المحليين وخلق حالة من التبعية الاقتصادية للمركز الاستعماري.

كما تفترض الدراسة وجود تباين في حدة هذه التحولات بين إقليمي برقة وطرابلس ، تبعًا لاختلاف السياسات التطبيقية وطبيعة الاستيطان ومستوى الاستثمار الزراعي في كل إقليم.

حيث تسعى الدراسة إلى اختبار مدى صحة هذه الفرضيات من خلال تحليل الآليات الاستيطانية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في الإقليمين محل الدراسة.

أهـداف الدراســة :

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف العلمية المرتبطة بتحليل التحولات الاقتصادية التي شهدها إقليما برقة وطرابلس خلال فترة الاستعمار الإيطالي، وذلك على النحو الآتي:

- الكشف عن طبيعة المشروع الاستيطاني الإيطالي وأبعاده الاقتصادية في برقة وطرابلس .
- تحليل السياسات الاقتصادية التي انتهجتها الإدارة الاستعمارية ، ومدى ارتباطها بأهداف التوسع والاستيطان .
- التعرف على الآليات التنفيذية التي اعتمدتها السلطات الإيطالية ، ولا سيما القوانين والتشريعات ومصادرة الأراضي ودور المؤسسات الاستيطانية مثل الانتي (ENTE) والإنبس (ONBS) .
- دراسة أثر هذه السياسات على بنية الملكية العقارية ، وأنماط الإنتاج الزراعي ، والتحولات في القطاعين الزراعي والرعوي .
- إبراز الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لمشروع الاستيطان على السكان المحليين من حيث التهميش وفقدان الأراضي وتغير أنماط المعيشة .
- تفسير طبيعة الاختلالات البنيوية التي أحدثها الاستعمار الإيطالي ، ومدى استمرار آثارها في مرحلة ما بعد الاستعمار.

منـهج الدراســة :

تعتمد هذه الدراسة على منهجية علمية متكاملة تجمع بين أكثر من مدخل بحثي بما يتناسب مع طبيعة الموضوع وأبعاده التاريخية والاقتصادية وذلك على النحو الآتي :

المنـهج التاريخي : يُعدّ المنهج الرئيس في هذه الدراسة، حيث يُستخدم في تتبّع تطور مشروع الاستيطان الاستعماري الإيطالي في إقليمي برقة وطرابلس خلال الفترة (1911-1943م)، وتحليل مراحله المختلفة والوقوف على السياقات التاريخية التي أسهمت في تشكيلة .

المنـهج التحليلي : يُعتمد عليه في تفسير السياسات الاقتصادية التي انتهجتها الإدارة الاستعمارية وتحليل آليات تنفيذها، مثل القوانين والتشريعات ، ومصادرة الأراضي ، ودور المؤسسات الاستيطانية وذلك بهدف الكشف عن طبيعة التحولات البنيوية التي طرأت على الاقتصاد الليبي .

المنـهج الوصفي : يُستخدم في عرض الظواهر الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بموضوع الدراسة كأنماط الملكية العقارية والتحولات في القطاع الزراعي وأوضاع السكان المحليين بما يتيح تقديم صورة واضحة ومتكاملة عن الواقع خلال تلك الفترة .

المنـهج المقارن : وذلك من خلال المقارنة بين أوضاع الاقتصاد الليبي قبل الاستعمار وإثناءه أو بين إقليمي برقة وطرابلس لإبراز أوجه التشابه والاختلاف في تطبيق السياسات الاستعمارية وآثارها .

كما تعتمد الدراسة على مجموعة من المصادر الأولية والثانوية ، تشمل الوثائق التاريخية والتقارير الرسمية ، والدراسات الأكاديمية ، والكتب المتخصصة ، بما يسهم في تعزيز مصداقية النتائج ودقتها.

حدود الدراســة :

أولًا- الحدود المكانية:

تقتصر هذه الدراسة مكانيًا على ليبيا بحدوده الجغرافية خلال فترة الاستعمار الإيطالي ، مع التركيز على الأقاليم التاريخية الثلاثة : برقة وطرابلس وفزان، باعتبارها المجال الذي شهد التحولات الاقتصادية الناتجة عن السياسات الاستعمارية ، وما رافقها من تغييرات في أنماط الإنتاج والتوزيع والبنية الاقتصادية العامة.

ثانيًا ـ الحدود الزمنية :
تمتد الحدود الزمنية للدراسة خلال الفترة (1911-1943م)، ابتداءً من الغزو الإيطالي لليبيا سنة 1911م، وصولًا إلى نهاية الوجود الإيطالي الفعلي خلال الحرب العالمية الثانية عام 1943م، وهي المرحلة التي شهدت تحولات اقتصادية عميقة أثّرت في بنية الاقتصاد الليبي وخلّفت آثارًا بعيدة المدى على المجتمع.

الدراسات السابقـــة :
تناول عدد من الباحثين موضوع الاستيطان الاستعماري الإيطالي في ليبيا خلال الفترة (1911-1943م) من زوايا متعددة ، تباينت بين المقاربات التاريخية والسياسية والاقتصادية ، مما أسهم في إثراء الأدبيات العلمية حول هذا الموضوع ، ووفّر قاعدة معرفية يمكن الاستناد إليها في هذه الدراسة.

وفيما يلي عرض لأبرز هذه الدراسات :

1- دراسة محمد حميميد محمد بعنوان : آليات التخطيط والتنفيذ للاستيطان الزراعي الإيطالي في ليبيا (1911-1940م)، والمنشورة في مجلة ليبيا للدراسات الجغرافية ، سرت ، العدد الثاني ، يناير 2022م ، حيث تناول الباحث هذه الدراسة بالتحليل التفصيلي لآليات التخطيط والتنفيذ التي اعتمدتها الإدارة الاستعمارية الإيطالية في تنفيذ مشروع الاستيطان الزراعي ، وركّزت الدراسة على إبراز الدور المحوري للمؤسسات الاستعمارية في تنظيم عمليات التوطين ، وتوزيع الأراضي ، وتوجيه السياسات الزراعية بما يخدم مصالح المستوطنين الإيطاليين ، مع إظهار الطابع المؤسسي المنظم للمشروع الاستيطاني .

2- دراسة الهادي مصطفى أبولقمة : ضمن كتابه بحوث ودراسات في التاريخ الليبي (1911-1943م)، ج2) ، طرابلس : مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، 1998م)، والتي قدّم فيها معالجة تاريخية لمظاهر الاستيطان الإيطالي في ليبيا ، متناولًا أبعاده السياسية والإدارية مع إشارة إلى السياسات العامة التي انتهجتها السلطات الاستعمارية في فرض السيطرة وإعادة تشكيل الواقع الليبي ، وتميزت هذه الدراسة بطابعها التوثيقي الذي يبرز السياق التاريخي العام دون التعمق في التفاصيل الاقتصادية الدقيقة .

3- **كما قدّم الهادي مصطفى أبولقمة** دراسة أخرى بعنوان : الساحل الرابع : تغيير في مفهوم الاستيطان الإيطالي ، المنشورة في مجلة الشهيد ، العدد الرابع ، مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، طرابلس، 1983م، والتي ركّزت على التطور المفاهيمي للاستيطان الإيطالي وكيف انتقل من مجرد وجود استعماري إلى مشروع استيطاني منظم يقوم على أسس فكرية وإدارية تهدف إلى إحلال المستوطنين محل السكان المحليين مع تحليل التحولات في السياسات الاستعمارية عبر مراحل مختلفة .

4- دراسة إدريس صالح الحرير بعنوان : الاستعمار الاستيطاني الإيطالي في ليبيا (1911- 1970م) ، طرابلس مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، 1984م، والتي تُعد من الدراسات الشاملة التي تناولت الاستعمار الاستيطاني في ليبيا من منظور تاريخي ممتد ، وقد ركزت الدراسة على تطور المشروع الاستيطاني وآثاره السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، مع إبراز امتداد تأثيراته حتى ما بعد نهاية الاحتلال مما منحها بعدًا تحليليًا واسع النطاق .

5- أطروحة الدكتوراه للباحث الحواس غربي بعنوان : الاحتلال الإيطالي بليبيا (1911-1951م، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة الجزائر (2016م)، والتي تناولت السياق التاريخي العام للاحتلال الإيطالي مع التركيز على المراحل السياسية والعسكرية والاقتصادية وتفسير كيفية تشكّل منظومة السيطرة الاستعمارية وتداعياتها على البنية الليبية .

6- رسالة الماجستير للباحث المدني سعيد المدني بعنوان : سياسة الاستيطان الزراعي الإيطالي وتأثيرها على الأوضاع العامة في غرب ليبيا (1921- 1943م)، كلية الآداب ، جامعة الجبل الغربي (يفرن، 1999م)، والتي ركزت على دراسة تأثير السياسة الزراعية الاستيطانية في غرب ليبيا ، من خلال تحليل أثرها على الملكية الزراعية ، وأنماط الإنتاج ، والبنية الاجتماعية مبرزًا التحولات التي أحدثها الاستيطان في الحياة الاقتصادية المحلية .

وتخلص هذه الدراسات على اختلاف مقارباتها إلى أهمية مشروع الاستيطان الإيطالي بوصفه أحد أبرز أدوات الهيمنة الاستعمارية في ليبيا ، غير أن معظمها ركّز على الأبعاد العامة أو السياسية أو الإقليمية ، في حين تبرز الحاجة إلى دراسات أكثر تخصصًا تتناول التحولات الاقتصادية في إقليمي برقة وطرابلس بشكل مقارن وتحليلي معمّق ، وهو ما تسعى إليه هذه الدراسة من خلال الربط بين آليات التنفيذ الاستيطاني وآثاره البنيوية على الاقتصاد والمجتمع المحلي.

خطـة الدراســة :

تتكوّن هذه الدراسة من مقدمة وتمهيد تليها مبحثان رئيسيان وخاتمة تتضمن أبرز النتائج والتوصيات وذلك على النحو الآت ي:

المبحث الأول: التحولات في القطاع الزراعـي

يتناول هذا المبحث أبرز التغيرات التي طرأت على القطاع الزراعي في إقليمي برقة وطرابلس خلال فترة الاستعمار الإيطالي ، باعتباره أحد أهم القطاعات التي استهدفتها السياسة الاستيطانية. **تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين :**

المطلب الأول: آليات التخطيط :

يبحث في الأسس التي اعتمدتها الإدارة الاستعمارية في وضع الخطط الزراعية والاستيطانية ودور المؤسسات والهيئات المختصة في إعداد وتنظيم هذه السياسات .

المطلب الثاني: آليات ونظم التنفيذ

يتناول الوسائل العملية التي تم من خلالها تنفيذ السياسات الزراعية الاستيطانية مع التركيز على آليات الاستيلاء على الأراضي ، وإعادة توزيعها بما يخدم المشروع الاستيطاني الإيطالي .

المبحث الثاني : نظم التمويل وآليات اختيار المستوطنين

يتناول هذا المبحث الجوانب المالية والبشرية للمشروع الاستيطاني من خلال تحليل مصادر التمويل وآليات توظيفها ، إضافة إلى دراسة معايير اختيار المستوطنين وتنظيم توطينهم في الأراضي الليبية وقد تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين :

المطلب الأول: نظم وآليات التمويل

يبحث في مصادر تمويل المشروع الاستيطاني وكيفية إدارة الموارد المالية وتوجيهها لدعم الاستيطان الزراعي والبنية التحتية المرتبطة به .

المطلب الثاني: آليات اختيار المستوطنين وتنظيم توطينهم :

ويتناول المعايير التي اعتمدتها السلطات الإيطالية في اختيار المستوطنين وآليات نقلهم وتوطينهم في القرى الاستيطانية ومدى ارتباط ذلك بالأهداف الاقتصادية والاستراتيجية للمشروع الاستعماري.

المبحث الأول: التحولات في القطاع الزراعي

سياسة الاستيطان الزراعي في ليبيا هي المرحلة التي أعقبت مباشرة القضاء على حركة المقاومة الليبية بعد أكثر من ثلاثة عقود من القتال الذي ارهق الاستعمار الإيطالي وعرقل مشاريعه الاستيطانية إضافة الى ذلك الازمة الاقتصادية العالمية التي عصفت باقتصاد إيطاليا والتي شارفت على نهايتها ، لقد هيأت هذه الظروف لايتالو بالبو المُناخ الملائم للانطلاق نحو إفاق أوسع في ميدان السياسة الزراعية الاستيطانية ، حيث شرع في انشاء قرى ومناطق سكنية ومراكز زراعية في كل من إقليمي طرابلس وبرقة ، وعمل على توسيع نطاقها لتشمل المناطق الاقل سكاناً في المستعمرة الإيطالية ، فالغرض من هذه المشاريع هو توطين اسر المزارعين الايطاليين وهذا المخطط لغرض فرض السيطرة الإيطالية الكاملة والمباشرة على هذه الأقاليم.

المطلب الأول: آليات التخطيط

في اطار التخطيط للعمل الاستيطاني قامت إيطاليا بأرسال بعثات علمية لدراسة أحوال إقليمي برقة وطرابلس وامكانياتهما الاقتصادية والزراعية لتحقيق فرص افضل لإنجاح المشروع وتمثلت هذه البعثات في :

بعثة نيتي : نسبة الى وزير الزراعة الايطالي الذي كلف البعثة العلمية بالعمل في 1912م.

بعثة بيرتوليني : وزير المستعمرات الإيطالية وكانت توصياتها تركز على الاستيطان الزراعي على الأراضي ملك الدولة والتي تملكها بحقوق ملكية صريحة ، واوصت بتحديد أنماط الاستيطان على النحو التالي : مزارع تصل مساحتها الى 200هكتاراً تخصص لزراعة الحبوب والأشجار المعمرة وخاصة الزيتون ، ومزارع صغيرة تخصص للزراعة المروية ، وأراضي للمراعي واوصت البعثة بأن يكون نمط الزراعة المروية للمستوطنين الايطاليين بمفردهم. [جان ديبوا ، 2022م ، ص 171]

آما الأنماط الأخرى فتعتمد على تعاون بين السكان الليبيين والمستوطنين الايطاليين ، بحيث يوفر الطرف الليبي الايدي العائلة والطرف الإيطالي الخبرة الفنية ورأس المال.

بعثة فرانكيتي : وهى البعثة التي درست كل المناطق التي لم تصلها البعثات السابقة وخاصة ترهونة ومسلاته وغريان وأظهر تقريرها رغبة في توطين ريفي ، من خلال تمليك قطعة أرض لكل مهاجر يتولى تنميتها بمجهوده وعائلته. [كلوديو سيجري ، 1987م ، ص 72]

- **أنشاء المعهد الملكي للتجارب الزراعية بطرابلس الغرب :**

قامت إيطاليا بتأسيسه في 1914م، بسيدي المصري بطرابلس ، ليتولى اجراء التجارب الفنية والعلمية والاقتصادية في مجال زراعة الأرض واشتمل المعهد على مختبر كيماوي ، ومعصرة زيتون وقسم للغابات وحظائر حيوانات وتوجد به مكتبة تضم حوالي 3000مجلد.

التنظيم الإداري: في إطار التهيئة المبكرة لمشروع الاستيطان الزراعي ، أصدرت الحكومة الإيطالية مرسومًا ملكيًا بقانون سنة 1913م ، قضى بإعادة تنظيم الإدارة في ليبيا على أساس ثنائي يجمع بين الإدارة المدنية والإدارة العسكرية. [الهادي ابولقمة ، 1998م ، ص 423]

فقد أُنيطت شؤون الإدارة المدنية بسكرتير عام ، في حين أُسندت الإدارة العسكرية إلى رئيس المكتب العسكري ، كما أُلحق بالوالي ديوان خاص أوكلت إليه مهمة الإشراف على تنظيم الاستيطان وتنسيق السياسات المرتبطة به ويتكون من الاتي :

لجنة الاستعمار الزراعي.

إدارة الشؤون الزراعية الاقتصادية.

لجنة لفض المنازعات بين المستوطنين.

الهيئة الزراعية التعاونية.

وقد اعتمد الايطاليون في اختيارهم لمناطق الاستيطان الزراعي على مجموعة أسس وقواعد تمثلت في الاتي:

الظروف الأمنية : تكون المزارع قريبة من المعسكرات الإيطالية ، ليسهل حمايتها من الاعتداءات المتكررة من المجاهدين. [نقولا زيادة ، 1958م ، ص 114]

توفر المياه الجوفية بكميات كافية للتقليل من الاعتماد على الامطار الموسمية غير المضمونة ، مع ملاحظة الا تخرج المزارع عن حدود زراعة الزيتون.

القرب من الساحل لسهولة الاستفادة من الموانئ اقتصادياً ، إضافة الى مراعاة أحوال المستوطنين القادمين من مناطق قريبة من البحر.
الاقتراب من مراكز العمران وطرق المواصلات ، سهولة الوصول منها واليها.

المطلب الثاني : آليات ونظم التنفيذ

- **آليات الاستيلاء على الأرض :**

بدأ المشروع الاستيطاني يُنفَّذ وفق خطة مرحلية ، استندت في أساسها إلى إصدار حزمة من التشريعات الهادفة إلى توفير الأراضي اللازمة للاستيطان الزراعي. وفي هذا الإطار صدر سنة 1914م تشريع يقضي بالاستيلاء على الأراضي الزراعية المملوكة للدولة ، حيث بلغ إجمالي المساحات التي شملها الاستيلاء في هذه المرحلة نحو 9313 هكتارًا ، وقد جرى الشروع فعليًا في تعمير 3613 هكتارًا منها تركز معظمها في محيط مدينة طرابلس ، إذ قُسِّمت هذه المساحات إلى 45 مزرعة ، بلغت مساحة الواحدة منها قرابة 80هكتارًا. [جيري لين فاولر ، 2006م ، ص 171]
ثم شهدت سياسة الاستيطان الزراعي خلال سنوات الغزو الإيطالي الأولى حالة من الركود النسبي إلى أن تولّى جوسيبي فولبي منصب الوالي (هو سياسي ورجل أعمال إيطالي بارز (1947-1877)، عُرف بلقب كونت مصراتة ، شغل منصب حاكم مستعمرة طرابلس الغرب (ليبيا) من 1921 إلى 1925، ثم وزيرًا للمالية في إيطاليا الفاشية ، وكان مؤسس مهرجان البندقية السينمائي) ، حيث أعاد الزخم إلى مشاريع الاستيطان ودفع باتجاه تبنّي مرحلة جديدة عُرفت بـالاستيطان الاقتصادي وقد استند هذا التوجّه إلى إشراك الرأسماليين الإيطاليين بوصفهم الفاعل الرئيس في الاستثمار الزراعي. [الهادي ابولقمة ، 1998م ، ص 425]
مع الاعتماد على الأيدي العاملة الليبية في إطارٍ يخلو من حقّ التمليك أو الشراكة ، وفي هذا السياق أقدمت السلطات الاستعمارية الإيطالية سنة 1924م، الاستيلاء على نحو خمسة وخمسون ألف هكتار من الأراضي خُصِّص منها قرابة واحد وثلاثون ألف هكتار لخوض التجربة الاستيطانية الأولى ، كما جرى في هذه المرحلة إعداد الخرائط الفنية اللازمة للأراضي المستولى عليها.
وربطها بشبكة من طرق المواصلات قبل الإعلان عن عرضها للبيع وفق شروط أساسية حدّدتها الإدارة الاستعمارية تتمثل فـــي :

- دفع نصف قيمة الثمن الاسمي للأرض عند التسليم .
- استخدام اسرة إيطالية او اكثر مع رب العمل. [محمد حميميد، 1998م ، ص 328]
- بناء المساكن والاصطبلات ، وحفر الابار مع تمهيد الأرض واعدادها للزراعة ولكن فشل معظم المستثمرين في هذا المجال بسبب ارتفاع تكاليف حفر الابار وارتفاع أسعار البذور وتكاليف احياء الهكتار التي تتراوح الى 1500- 3000 ليرة إيطالية ، وان هذه الأرض لا تنتج الا بعد عشرة سنوات توزّعت هذه المزارع الاقتصادية على معظم مناطق الاستيطان الزراعي الإيطالي في غرب ليبيا ، حيث شملت عددًا من المواقع البارزة ، من بينها مزرعة فولبي في مصراتة ومزرعة الخضراء في ترهونة ، إضافة إلى مستوطنات طمينة والكراريم والدافنية وفندق التوغار وجودائم والعزيزية والزهراء والناصرية. [الهادي ابولقمة ، 1998م ، ص 442]

وقد تميّزت هذه المزارع باتساع مساحاتها وطابعها الاستثماري المنظم ، وفي سياق توفير الإطار القانوني لهذا التوسع ، صدرت مجموعة من القوانين والمراسيم الولائية التي اعتمدتها السلطات الإيطالية للاستيلاء على الأراضي ويُعدّ بعضها من أبرز الأدوات التشريعية التي مكّنت من ترسيخ مشروع الاستيطان الزراعي.

- قانون بتاريخ 1922م ، استولت إيطاليا بموجبة على كل الأراضي .
- قانون بتاريخ 2/4/ 1923م ، يصادر أملاك المجاهدين.
- قانون رقم 3204 بتاريخ 1923/11م اعطى للحكومة الإيطالية حق السيطرة على كل ما اعتبر ضرورياً للصالح العام.

صدر فولبي مرسوم في 1923/2/10م حدد فيه أنماط الامتياز في استثمار الأرض. [ادريس الحرير، 1984م ، ص 135] اقتصادياً كما يلي :
نمط ايجار سنوي مع تحديد اسعار الايجار والشراء وكانت 1-5 ليرة للهكتار وصلت كحد اعلى الى 120 ليرة إيطالية في المناطق التي بها مياه جوفية وطرق جيدة ، تم تصميم هذا النمط لاستثمار الأراضي الواسعة نمط المزارع الصغيرة وشروطها ان يتم دفع نصف ثمن الأرض قبل التمليك ويدفع الباقي بعد الانتهاء من تعميرها ، وتوزعت مزارع هذا النوع بين مزارع صغرى مساختها 75هكتاراً ومزارع متوسطة مساحتها بين75- 400هكتاراً ومزارع كبيرة مساحتها تزيد عن 400 هكتاراً. [المدني سعيد، 1999م ، ص 81]

المبحث الثاني : نظم التمويل وآليات اختيار المستوطنين

أولاً ـ نظم التمويل :

أنشأ الوالي الإيطالي جوسيبي فولبي بنك توفير طرابلس في 12يونيو 1923م، بوصفه أداة مالية لدعم السياسات الاقتصادية والاستيطانية ، وقد جرى تمويل هذا البنك من خلال الضرائب الواردة في المرسوم الذي أصدره الوالي ، والتي فُصِّلت على النحو الآتي:
ضريبة عشر المحاصيل المفروضة على الأراضي الزراعية ، مع منح المستوطنين إعفاءً ضريبيًا لمدة خمسٍ وعشرين سنة من تاريخ تسلّم الأرض.

ضريبة على المواشي بنسبة 50/1 من القيمة التقديرية لكل رأس ، مع استثناء الدواب المخصّصة لأغراض التشغيل.
ضريبة الدخل ضمن إطار تنظيم الموارد المالية للإدارة الاستعمارية.
وقد اعتمدت خطة محكمة للمتابعة الإدارية والفنية خلال مرحلة الاستيطان الزراعي ، أسفرت عن إعادة النظر في ملكية عدد من الامتيازات الزراعية ، ففي سنة 1924م تم تغيير ملاك سبعة امتيازات ثم ارتفع العدد لاحقًا إلى أحد عشر امتيازًا ، الأمر الذي يعكس درجة عالية من الرقابة والمتابعة ، ويكشف عن إصرار الإدارة الاستعمارية على إنجاح المشروع من خلال تشجيع أصحاب التجارب الناجحة ، ومساءلة المقصرين وإقصائهم. [محمد الشركسي ، 1976م ، ص 52]
كما شهدت استراتيجيات الاستيطان الزراعي تحوّلاتٍ ملحوظة بتعاقب الولاة ، رغم بقاء الاستيطان القاسم المشترك بين جميع الولاة الإيطاليين في ليبيا ، واعتباره الهدف المحوري للغزو الإيطالي ومع تولّي إيميليو دي بونو ولاية طرابلس خلال الفترة 1925- 1928م، طرأت تغيّرات جوهرية على توجهات الاستيطان إذ انتقل من صيغته التقليدية إلى نمط الاستيطان. (إيميليو دي بونو (1866- 1944م) هو جنرال إيطالي وأحد القادة البارزين في الحزب الفاشي ، عُرف بكونه أحد الأربعة الكبار الذين قادوا الزحف على روما عام 1922م، مع موسوليني وشغل منصب وزير المستعمرات ومدير الأمن العام ، ومُنح رتبة مارشال إيطاليا).
الزراعي المشترك ذي الطابع البشري الاقتصادي وهو النهج الذي استمر العمل به حتى مغادرة الوالي بيترو بادوليو الولاية سنة 1933م.
وفي هذا السياق توسّع برنامج الاستيلاء على الأراضي بشكل ملحوظ ، لتبلغ المساحات المستولى عليها نحو66,614 هكتارًا بحلول سنة 1928م ، كما جرى تكثيف الجهود في مجال البحث عن المياه الجوفية ، حيث أُتيح اكتشاف الطبقة الثانية للمياه الجوفية وهو ما أسهم في تطوير برامج الاستيطان الزراعي المروي وإلى جانب ذلك شهدت البنية التحتية توسعًا في شبكات الطرق والسكك الحديدية بما يخدم متطلبات المشروع الاستيطاني ويعزّز استدامته الاقتصادية. [المدني سعيد، 1999م ، ص 81 - 82]
أمّا برامج التمويل المالي فقد شهدت تطورًا ملحوظًا من حيث تنوّعها وأدواتها ، إذ توزّعت على عدة أنماط من أبرزها :
قروض قصيرة ومتوسطة الأجل خُصّصت لشراء الآلات الزراعية والحيوانات ، ولتمويل المزروعات السنوية كالبذور وغيرها ، وتراوحت مدتها بين سنة وخمس سنوات ، وبمعدل فائدة بلغ نحو 6.5 %
قروض طويلة الأجل سريعة العائد امتدّ أجلها إلى ما يقارب خمسة عشر عامًا، وبمعدل فائدة 6 % ووجّهت أساسًا لزراعة الأشجار سريعة الإنتاج مثل العنب.
قروض عقارية طويلة الأجل بلغت مدتها نحو خمسة وعشرين عامًا ، مع فترة سماح تصل إلى خمس سنوات ، وركّزت على زراعة الأشجار المعمّرة ، ولا سيما الزيتون إلى جانب تمويل بناء المساكن وحفر الآبار.
وفي الإطار التشريعي أصدر دي بونو مجموعة من القوانين التي عُرفت باسمه ، تعلّقت بالاستيلاء على الأراضي وتنظيم توظيفها ، وقد نصّ القانون الأول في مادته الأولى على اعتبار جميع الأراضي والأملاك العامة التابعة لإقليمي طرابلس الغرب وبرقة أراضي مخصّصة للتطوير الزراعي ، وتهدف إلى توطينها بواسطة العائلات الريفية الإيطالية ، كما حدّد القانون أشكال مساندة الدولة التي تمثّلت في إعداد الأرض وحفر الآبار والتسييج.
وبناء الحضائر والمخازن ومنح الأراضي مجانًا ، وتوفير السفر المجاني للمستوطنين ، وفي هذه المرحلة جرى أيضًا إقرار تشكيل لجان متخصّصة لتحديد أنماط الاستيطان الاقتصادي - البشري المختلط وتنظيم آلياته ، أسفرت أعمال اللجان المختصّة عن جملة من المقترحات العملية التي أُوصي بتنفيذها ضمن إطار تنظيم الاستيطان الزراعي:
فقد تقرّر تخصيص عدد من المناطق الساحلية الممتدّة شرق طرابلس حتى الخمس ، إلى جانب مناطق ترهونة والجفارة وسوق السبت وفندق الشريف ، لتوطين المستوطنين الزراعيين بمعدل عائلة واحدة لكل مئة هكتار. [صلاح الدين السوري ، 1998م ، ص 443]
كما جرى تحديد سعر الأرض في هذه المناطق بما يتراوح بين 40و50 ليرة إيطالية للهكتار الواحد مع استثناء منطقة ترهونة حيث خُفِّض السعر ليقع بين 20و30 ليرة للهكتار.
وفي سياق متصل حُدّدت مناطق للتنمية الزراعية والرعوية في منطقة الدافنية (غاريبالدي) بمساحات تراوحت بين 300 و400 هكتار للعائلة الواحدة وبسعر أرض قُدِّر بين 20 و30 ليرة إيطالية للهكتار ، كما ألزمت اللجنة أصحاب الامتيازات بالإقامة الفعلية داخل المزارع ، سواء بشكل مباشر أو عن طريق من ينوب عنهم ، مع اشتراط دفع نصف قيمة الأرض مقدمًا ، وسداد النصف المتبقي على أقساط تمتد إلى عشر سنوات.
وعلى مستوى الاختيار البشري للاستيطان أوصت اللجنة بإعطاء أولوية الاستثمار والتوطين لفلاحي جنوب إيطاليا لما يمتلكونه من خبرة سابقة في مجال الاستيطان الزراعي.
وبناءً على هذه التوصية بلغت نسبتهم نحو7% من إجمالي الملاك المستوطنين في حين سيطروا على ما يقارب 17% من أراضي الامتيازات وهو ما يعكس بوضوح اعتماد عامل الخبرة كأحد آليات تنفيذ المشروع الاستيطاني. كما شجّعت اللجنة على استقدام الإيطاليين الجنوبيين، ولا سيما من سكان صقلية نظرًا للتقارب المُناخي والتضاريسي بين جنوب إيطاليا وشمال ليبيا ، وما يتيحه ذلك من فرص أكبر لنجاحهم السريع ، حيث وصلت نسبتهم إلى نحو47 % من مجموع ملاك الأراضي. [جان ديبوا ، 2022م ، ص 205]

ثانياً – آليــات التمويـــل :

اعتمد تمويل هذه المرحلة من مراحل الاستيطان الزراعي من الناحية المالية على رأس المال الخاص بوصفه الركيزة الأساسية ، مع مساهمة محدودة من الحكومة الإيطالية في بعض بنود التكاليف وقد تراوحت نسب هذه المساهمة على النحو الآتي 15 - 30 % من تكاليف الإنشاءات السكنية و2 - 10 % من تكاليف تسييج الأراضي.

إضافة إلى 20 -25 % من التكاليف المرتبطة بمنشآت المياه بما في ذلك الخزانات وتجهيزاتها وابار وصهاريج 20 - 30% من تكاليف مشروعات دودة القز بحد اعلى 800 ألف ليرة إيطالية ، و30- 50 % من قيمة انشاءات الطرق وقدمت الحكومة الإيطالية للمستوطنين مبلغ يتراوح بين 1000- 1500 ليرة إيطالية لكل هكتار مروي بالأقنية ، ومبلغ200- 300 ليرة لكل هكتار عنب 400 ليرة لكل هكتار يزرع زيتون مع زيادة 50 ليرة للأراضي المسيجة وقد بلغ اجمالي القيم المالية التي قدمتها الحكومة الإيطالية لمشاريع الاستيطان الزراعي بليبيا حوالى 23.554.700 ليرة إيطالية. [جان ديبوا ، 2022م ، ص 171]

المطلب الثاني: آليات اختيار المستوطنين وتنظيم توطينهم

أولاً - تحديد آليات التنفيذ :

أدركت السلطات الإيطالية في تلك المرحلة ، ضرورة إعادة بثّ الحياة وإضفاء نبضٍ أقوى في إقليم برقة ، الذي كان قد تعرّض لدمارٍ واسع امتدّ لما يقارب ثلاثة عقود ، ولم تكن عملية الإعمار المطروحة تُقدَّم بوصفها مطلبًا إنسانيًا فحسب يراعي أوضاع شعبٍ زُجّ به في معتقلاتٍ مفتوحة ومخيماتٍ يسودها العوز والمرض ، وعلى مسافاتٍ شاسعة وسط قفارٍ خالية من مقوّمات الحياة حيث كان ينتظر مصير الموت البطيء بل جرى تصويرها أيضًا باعتبارها استحقاقًا معنويًا للإيطاليين الذين خدموا وطنهم ، وتكريمًا لروح الفاشية التي اعتُبرت في الخطاب الرسمي صانعةً لمجد روما. [الهادي ابولقمة ، 1998م ، ص 434]

وانطلاقًا من هذا المنظور أصبح من الضروري القيام بخطواتٍ عملية من شأنها إزالة الانطباع السلبي المتكوّن لدى الرأي العام الإيطالي ولاسيّما لدى الرجل الإيطالي ، تجاه الأوضاع في المستعمرة ، وبدون إضاعة مزيدٍ من الوقت تمّ تأسيس جهاز الإنْتِي الذي صدر قانونه الخاص سنة 1932م ، في سياق سياسةٍ استعمارية هدفت إلى إحداث تحوّلٍ اقتصادي منظّم.

وقد حقّق الجنرال بادوليو (هو جنرال إيطالي شغل منصب حاكم ليبيا ما بين 1929-1933م، يُعد شخصية محورية ومثيرة للجدل أول حاكم يتولى السلطة الموحدة على إقليمي طرابلس وبرقة ، قاد ما عُرف بحملة تهدئة ليبيا لقمع المقاومة وبالتعاون مع نائبه غراتسياني أشرف على إنشاء المعتقلات الجماعية نُفذ حكم الإعدام في قائد المقاومة عمر المختار1931م تولى قيادة القوات الإيطالية في غزو إثيوبيا عام 1935م، ثم أصبح رئيساً لوزراء إيطاليا عام 1943م) .

في هذا الإطار إنجازاتٍ وُصفت بالكبيرة في مجال التنمية الزراعية سعيًا إلى إنشاء دعامة اقتصادية قوية تُسهم في تكوين كيانٍ اقتصادي جديد ، يخفّف من الأعباء الواقعة على الوطن الأم ويوفّر متنفسًا يقلّل من حدة الاكتظاظ في بعض مناطقه ، واستكمالًا لهذه المرحلة جرى تأسيس المؤسسات الاستيطانية سنة1932م بموجب المرسوم رقم (696). [محمد حميميد، 1998م ، ص 332]

لتكون أداةً تنفيذية لترسيخ المشروع الاستيطاني وربطه بالسياسات الاقتصادية والزراعية التي انتهجتها الإدارة الإيطالية في برقة وهي:

مؤسسة الانتي : هو عبارة عن مؤسسة إدارية فنية اقتصادية مالية مستقلة ادارياً ومالياً أسست في عهد الجنرال ايتالو بالبو مهمتها إحياء منطقة الجبل الأخضر وبتوطينها بأسر المزارعين الايطاليين وتتألف ذمة هذا الجهاز من الأراضي التي وضعتها الدولة تحت تصرفه من الاسهامات التي تقدمها وكالة الهجرة والاستيطان الداخلي ، ومن المصارف وصناديق ومؤسسات التسليف.

اما الحكومة نفسها لا تساهم في ذلك مع ان نصف أعضاء مجلس الإدارة من الموظفين الكبار ويرأسهم ضابط وكالة الهجرة والاستيطان التي أنشئت سنة 1931م وقد باشر الجهاز مهامه الرسمية في مارس1933م برغم انه كان يعمل في عمليات المسح وامداد الخرائط منذ أن أُعلن عن انشائه في كل من زاوية البيضاء وتاكنس .

وحدد له البدء في منطقة بلغت 90000 هكتار وقد كانت بداية الجهاز ناجحة حيث كانت النتائج التي حققها الجهاز تنبني عن معطيات يمكن ان تكون إيجابية ، مما جعلهم يفكرون في توسيع نطاقه الى منطقة طرابلس ايضاً ، ولم يمض وقت طويل حتى غير اسمه ليشمل البلاد بكاملها سنة 1934م ، وأصبحت الاسرة قبل الفرد هو الشعار الذي يعمل تحت لوائه. [جان ديبوا ، 2022م ، ص 173]

وبدأ هذا الجهاز بتحديد مساحة المزارع بـ (20- 25هكتار) ، وبناء المنازل وأخذ على عاتقه إنشاء الطرق ، وحفر الابار ، وبناء المدارس والكنائس ومكاتب البريد ومراكز القرى الزراعية وانجز بناء اربع قرى وتوطينها بالسكان الايطاليين منذ بداية سنة 1935م ولم يكن مطلوباً من المستعمرين سوى مباشرة العمل تحت مراقبة المستشارين الفنيين. [الحواس غربي ، 2016م ، ص 208]

وأن ما أنجز في السنوات (1934-1940م)، من مراكز زراعية قد أضاف ما مقداره اكثر من123 ألف هكتار من الأراضي المستغلة في كل من طرابلس وبرقة حين بعث جهاز الانتي الى حيز الوجود كما انه المسؤول عن زيادة عدد السكان الايطاليين الذين اصبحوا يحترفون الزراعة بأكثر من خمسة أضعاف قبل انشائه وفق إحصاء سنة 1936م ، لذا قرر بالبو العمل على توطين مائة ألف شخص في المشاريع الزراعية خلال خمسة سنوات ابتداءاً من عام 1938م، وبالفعل ابحرت خلال سنتي 1938-1939م ثلاثة الاف واربعمائة اسرة مكونة من واحد وثلاثين ألف نسمة توزعت بين طرابلس وبرقة.

قد أشار موسوليني في زيارته الثانية لافتتاح الطريق الساحلي في عام 1937م ،عن كامل رضاه عما يجري فوق الأرض الليبية التي هي جزء من لما وراء البحار للوطن الام كما ان استمرار مباشرة الدولة للتنمية الزراعية ، التي ستدخل في اعتبارها انشاء قرى زراعية لليبيين الذين بات في إمكانهم نيل الجنسية الإيطالية.
كما اعلن مشروع توطين المائة ألف إيطالي المشار اليهم داعياً ان تثمر تلك السياسة ويصل عدد الايطاليين الى نصف مليون بحلول منتصف القرن ولابد من الإشارة الى انه بعد 20عاماً من المجازر ومعسكرات الاعتقال ، والحملات التأديبية ، وتدمير قرى بأكملها. [محمد الشركسي ، 1976م ، ص 71-72]
. مؤسسة الانبس : وهو جزء استيطاني من المعهد القومي الفاشي للتأمين الاجتماعي.
. مكتب الهجرة : افتتح في 1931م مهمته اختيار المستوطنين وتوجيههم وارشادهم ومع دخول سنة1933م، وتولى ايتالو بالبو الولاية بليبيا دخل الاستيطان الزراعي الإيطالي مرحلة جديدة سميت بالاستيطان البشري المكثف الذي يستهدف توطين100 ألف مستوطن خلال خمسة سنوات بمعدل 20ألف مستوطن لكل سنة.
آليات التنفيذ في هذه المرحلة: شهدت هذه المرحلة المتقدمة من مشروع الاستيطان الزراعي تطوراً ملحوظاً في آليات التنفيذ ، بما يعكس انتقال السياسة الاستعمارية من الطابع التجريبي إلى مرحلة التنظيم المؤسسي واسع النطاق وقد تجلت أبرز خطوات التنفيذ في الإجراءات الآتية:
تخصيص ميزانية إجمالية للمشروع بلغت 500 مليون ليرة إيطالية ، في دلالة واضحة على حجم الرهان الاقتصادي والسياسي الذي أولته الإدارة الاستعمارية لبرنامج الاستيطان الزراعي.
توسيع الاختصاص الجغرافي لكل من جهازي الانتي والامبي في مختلف الأقاليم الليبية ، بحيث أُنيط بهما الإشراف الكامل على تجهيز المزارع ، بدءاً من أعمال التسييج وحفر الآبار مروراً بتوفير الآلات الزراعية والبذور، وانتهاءً بضمان دعم الأسرة المستوطنة من خلال صرف راتب شهري خلال فترة ما قبل الإنتاج ، والممتدة لخمس سنوات ، كما أُلزم الفلاح المستوطن بدفع نسبة محددة للمؤسسة من قيمة الماشية التي تُسلَّم إليه ، بما يضمن استرداد جزء من التكاليف في إطار تعاقدي منظم. [السنوسي ، 2012م ، ص 55]
إسهام مصرف الادخار الإيطالي بطرابلس في تمويل المشروع بمبلغ قدره 400 مليون ليرة إيطالية وُزّعت وفق خطة مالية محددة ، خصص منها 25% لإجراءات تحسين المزارع و25% لأعمال البحث والتنقيب عن المياه و50% لدعم مؤسسات الاستيطان ، وفي مقدمتها جهازي الانتي والانبس بما يعزز بنيتها التنظيمية والمالية.
وتكشف هذه الإجراءات مجتمعة عن تحول الاستيطان الزراعي إلى مشروع ذي بنية مؤسسية وتمويل مركزي ، يقوم على التخطيط المسبق وتكامل الأدوار بين الأجهزة التنفيذية والمؤسسات المالية ، بهدف ترسيخ الوجود الاستعماري على أسس اقتصادية مستقرة وطويلة الأمد.
حيث تولت مؤسسة الانتي انشاء القرى الخدمية للاستيطان في طمينة ، والكراريم ، والخضراء بترهونة ، وجودايم بطرابلس. [مصطفى رجب ، 2019م ، ص 99]
ثالثاً : آليات اختيار المستوطنين
اعتمدت الإدارة الاستعمارية في هذه المرحلة على آلية انتقائية دقيقة لاختيار الأسر المرشحة للاستفادة من برنامج الاستيطان الزراعي البشري المكثف ، إدراكاً منها لأهمية العنصر البشري في إنجاح المشروع وترسيخ أهدافه الاقتصادية والسياسية.

ولهذا الغرض شُكِّلت لجان متخصصة تولّت مهمة الفحص والاختيار، وضمت في عضويتها أطباء للتأكد من السلامة الصحية والقدرة البدنية ، وخبراء زراعيين لتقييم الكفاءة المهنية والخبرة العملية إلى جانب موظفين من الحزب الفاشي لضمان التوافق الأيديولوجي والسياسي مع توجهات الدولة وقد عملت هذه اللجان وفق معايير محددة تجمع بين الجوانب الصحية والفنية والسياسية.
وجاءت أبرز شروط الاختيار على النحو الآتي:
- الخبرة في مجال العمل الزراعي : بما يضمن قدرة الأسرة على استثمار الأرض وتحقيق الإنتاج خلال فترة زمنية معقولة.
- كبر حجم الأسرة : انسجاماً مع سياسة الاستيطان الديمغرافي الهادفة إلى تكثيف الوجود البشري في المناطق الزراعية الجديدة.
- الالتزام بأفكار الفاشية : باعتباره شرطاً سياسياً يضمن الولاء للنظام ، ويجعل من المستوطن أداةً لترسيخ المشروع الاستعماري فكرياً واجتماعياً.

وتكشف هذه الآلية عن أن عملية الاختيار لم تكن مجرد إجراء إداري بل كانت جزءاً من سياسة شاملة تستهدف بناء مجتمع استيطاني منضبط ، قادر على تحقيق الاكتفاء الإنتاجي ومؤمن في الوقت ذاته بالأهداف الأيديولوجية للدولة الفاشية. [ادريس الحرير، 1976م ، ص 135 - 136]
- **تجارب لآليات استيطانية أخرى:**

عمدت السلطات الإيطالية إلى اختبار آليات استيطانية بديلة إلى جانب النماذج التقليدية ، وكان من أبرزها آلية الاستيطان العسكري ، وقد تمثلت هذه التجربة في توطين مجموعة من جنود الفاشية ، خُصِّصت لهم مساحة تقدّر بنحو 320هكتارًا في منطقة فندق التوغار بطرابلس ، وقُسِّمت الأراضي وفق نظام محدّد بواقع 10هكتارات للجندي و 20هكتارًا للضابط ، وفي

هذا الإطار جرى توطين 45عسكريًا على مساحة إجمالية بلغت 550هكتارًا سنة 1932م، في محاولة لدمج البعد العسكري بالوظيفة الزراعية ضمن مشروع الاستيطان.

آلية توطين السجناء :

في هذا النمط الاستيطاني قام نزلاء الجديدة بطرابلس بتنمية امتياز مساحة 125هكتاراً وقسم الى خمسة مزارع.

آلية توطين الليبيين:

تم تخصيص82 مزرعة لليبيين على مساحة 593 هكتاراً توزعت على قرى نعيمة بزليتن والمعمورة بطرابلس في خذعة إعلامية لذر الرماد في العيون ولتظهر إيطاليا انها تعمل لصالح الليبيين ايضاً. [محمد الشركسي ، 1976م ، ص 52]

اعتمدت حكومة الفاشيست على الجوانب الدعائية ، لكي تستطيع ضمان الاعتمادات التالية لانجاز تلك التحولات الكبيرة التي اقرها قانون 1928م، والقرارات المكملة له وكان على بادوليو ان يعيد ملفات الاستيطان حتى يتأكد ان كل شيء يسير في الطريق السليم وبالفعل لم يمض وقت طويل حتى أصبحت الاسهامات الحكومية تشارك في كل شيء وتحولت القروض الى الاهتمام بالأمور الفنية وخاصة للمزروعات ذات العائد البعيد والاكثار من تحسين وجودة أشجار العنب واللوز الى جانب أشجار الزيتون ونتيجة لذلك اتّسع نطاق الإسهام الحكومي ليشمل مختلف عناصر المشروع الاستيطاني تقريبًا بدءًا من تثبيت الكثبان الرملية وتشجير الأراضي بزراعة أشجار التوت مرورًا بحفر الآبار وبناء المساكن والاصطبلات وربط الحيازات بشبكة من الطرق الزراعية ، وقد قُدِّرت هذه المساهمة بنحو40% من إجمالي تكاليف الحيازة الواحدة عند بلوغها مرحلة الإنتاج المستهدف وهو ما يعكس حجم التدخل المالي المباشر للدولة في دعم الاستيطان الزراعي. [كلوديو سيجري، 1987م ، ص 179]

وفي هذا السياق أشار الأستاذ الفرنسي جان ديبوا (هو جغرافي وكاتب فرنسي متخصص في جغرافيا شمال أفريقيا ، تولى رئاسة الجمعية الجغرافية الفرنسية في عام 1965م، اشتهر بدراسته التوثيقية الهامة ومن مؤلفاته الاستعمار الإيطالي في ليبيا، وتونس الشرقية ،وجبل نفوسة ، وأفريقيا البيضاء : الجزء الأول المتعلق بشمال أفريقيا)، إلى هذه السياسة بقوله : لا يوجد بلد مستعمر أنفق مثل هذا الإنفاق أو اتخذ قرارات مماثلة من أجل إحياء مستعمرة وتوطينها بالسكان ويُضاف إلى ذلك أنّ هذه السياسة لم تكن ذات طابع مالي فحسب ، بل ارتبطت برؤية تنظيمية هدفت إلى إعادة تشكيل البنية الزراعية ، حيث انصبت اهتمامات بادوليو على ترسيخ مبدأ الوصول إلى الملكيات الصغيرة ، من خلال تحديد عدد الأسر العاملة في كل مزرعة وفقًا لمساحتها وشروط التعاقد المنظمة لها إلى جانب تنمية الجوانب الفنية للإنتاج.

وقد أسهمت هذه التوجهات في توسيع الرقعة الزراعية بمنطقة طرابلس بنحو40 ألف هكتار، استُغلّ منها أكثر من 24 ألف هكتار للزراعة الفعلية ، فضلًا عن الجهود المبذولة في البحث عن مصادر المياه ولا سيما في منطقة مصراتة ، ويكشف هذا التداخل بين الدعم الحكومي الكثيف والتنظيم الفني للإنتاج عن استراتيجية استعمارية هدفت إلى ضمان استدامة المشروع الاستيطاني ، وتحويله من مبادرة تجريبية إلى بنية اقتصادية مستقرة تخدم أهداف السيطرة والاستقرار الديموغرافي على المدى البعيد. [مارتن مور،1989م ،ص14]

مع تولّي بيترو بادوليو إدارة الولاية ، شهدت مرحلة الاستيطان الزراعي إدخال تجربتين جديدتين لأول مرة : مزارع القمصان السوداء في سواني بن آدم ، ومشروع زراعة التبغ في منطقة تغرنة بغريان ، وقد تم تكليف ثلاثين من جنود الفاشيست الذين كانوا مزارعين في الأصل بمهمة إحياء 300هكتار من الأراضي تحت إشراف المكتب الزراعي كما أشرف المكتب على توسعة المشروع من خلال استصلاح 550هكتارًا.

إضافية بواسطة خمسة وأربعين جنديًا آخرين خلال سنتي1932–1931م، ما يعكس التنظيم العسكري- الزراعي المكثف الذي اعتمدته الإدارة الاستعمارية لتوسيع قاعدة الاستيطان الزراعي وتحقيق أهدافه الإنتاجية. [انجلو بيتشولي ،1993م ، ص176]

أمّا تجربة تغرنة فقد أُوكل تنفيذهاشركة التبغ الحكومية الإيطالية (ATI) (وهى اختصار(Azienda Tabacchi Italiani)، كانت إحدى المؤسسات الاقتصادية الرئيسية التي أنشأتها إيطاليا في ليبيا خلال فترة الاستعمار) في إطار نموذج تعاقدي يجسّد تداخل الدورين الحكومي والاقتصادي في إدارة مشاريع الاستيطان الزراعي ، وقد التزمت الشركة بتوطين ما يقارب من خمسمائة أسرة إيطالية ، متكفلةً بنفقات نقلهم وتأمين استقرارهم المعيشي ، فضلًا عن توفير مختلف أشكال الدعم المادي والتقني اللازمة لبدء الإنتاج الزراعي وضمان استمراريته وفي المقابل تعهّدت الشركة بشراء كامل المحصول الزراعي الناتج عن المشروع ، ودفع ضريبة مقدارها ليرة إيطالية واحدة عن كل كيلوغرام لصالح الحكومة ، بما يضمن للدولة موردًا ماليًا ثابتًا ويرسّخ آلية ضبط الإنتاج وتسويقه.

ومن جهتها تولّت الحكومة مسؤولية استصلاح مساحة تُقدَّر بنحو ألف هكتار من الأراضي إلى جانب تمهيد الطرق ، وإنشاء المساكن ، وتوفير البنية التحتية الأساسية من مرافق وخدمات عامة وذلك فور توقيع العقد المبرم بينها وبين الشركة ، ويكشف هذا التنظيم المتكامل عن رؤية استعمارية تقوم على ربط الاستيطان بالإنتاج الزراعي ضمن إطار اقتصادي موجَّه ، يهدف إلى تحقيق الاكتفاء النسبي للمستوطنات الجديدة وتعزيز حضور الدولة الاستعمارية في المجال الريفي وتحويل الأرض إلى وحدة إنتاجية خاضعة لمنطق التخطيط والضبط ، بما يخدم الأهداف الاقتصادية والسياسية للاحتلال.

وفي نهاية حكم بيترو بادوليو خلال سنة 1933م ، يتضح ان ذلك التوزيع قد خرج من النطاق السابق الذي لم يتعد منطقة سهل الجفارة إذ أضيفت أراضي جديدة في كل من مرتفعات غريان ومسلاته وترهونة بل وامتدت الى منطقة مصراتة ، ما أصبح الامر يتطلب البحث عن انواع من المحاصيل والمزروعات الأكثر ملائمة مع البيئة الجديدة التي مكن لاستغلالها مد الطرق

واستتباب الامن واستنباط فصائل ملائمة لظروف الحرب وعدم صلاحية الأراضي التي تمكنوا من فرض سيطرتهم عليها وذلك لأجل التنمية الزراعية.
وأراضي الجبل الأخضر بما فيها سهل المرج والتأكيد على عدم المجازفة والشروع في مشاريع يسكنها أناس مدنيون وهى لم توفر الحماية حتى للجندي المسلح بالرغم من معرفة الايطاليين وادراكهم بأن سهل المرج وبعض المناطق السهلية الأخرى هي بدون شك أحد أهم اهدافهم لتحقيق طموحاتهم في استعمار وتنمية الشق الشرقي من كل منطقة ليبيا الشمالية فقد بقى الاستيطان حتى عام 1932م. [الحواس غربي،2016م ، ص207]
منحصراً في منطقتين تختلف كل منها عن الأخرى وهى منطقة السهل الساحلي الممتدة ما بين بنغازي وتوكرة والثانية هي القسم الشمالي الغربي من هضبة الابيار والمرج يبدو ان كلاً من المنطقتين عرفت المصاعب نفسها ومرت بنفس التجارب ايضاً حيث حقق الجنرال بيترو با دوليو منجزات كبرى في مجال التنمية الزراعية قصد خلق دعامة صلبة تؤدي الى استحداث كيان اقتصادي يسهم في تخفيف أعباء الوطن الام ، ويوجد متنفساً يقلل من اكتظاظ بعض المناطق.
كان مخطط الجنرال إيتالو بالبو، الذي نال موافقة موسوليني عام 1938م، يستهدف توطين مائة ألف مزارع إيطالي في ليبيا خلال مدة خمس سنوات ، بمعدل يقارب عشرين ألف مزارع سنويًا. وفي هذا السياق أبحرت منذ أواخر شهر أكتوبر 1938م نحو ألفٍ وثمانمائة أسرة ، تضم قرابة عشرين ألف شخص ، من مينائي جنوة ونابولي باتجاه الأراضي الليبية وقد احتفت صحف ذلك العصر بهذه العملية على نطاق واسع ، مقدِّمةً إياها بوصفها تجسيدًا عمليًا لسياسات الإمبراطورية الجديدة ، ومبرزةً الدور الرمزي الذي اضطلعت به كتائب العمل في إنجاحها. [الهادي ابولقمة ، 1998م ، ص 157]
وفي وصف أكثر بساطة أشار أحد مراسلي صحيفة التلغراف إلى أجواء الفرح والحماسة التي رافقت إبحار المهاجرين ، حيث جرى استعراض خمس عشرة سفينة في عرض البحر، تسع منها انطلقت من جنوة وست من نابولي ، في مشهد احتفالي أشرف عليه موسوليني نفسه وهو واقف على متن باخرة حربية وعقب وصولهم إلى ما سُمّي آنذاك الشاطئ الرابع ، جرى توزيع الأسر الوافدة على المزارع القائمة في تسع قرى استيطانية أُنشئت حديثًا ، منها خمس قرى زراعية في إقليم طرابلس وأربع في إقليم برقة ، بما يعكس الطابع المنظم والمركزي لسياسة الاستيطان الزراعي التي انتهجتها الإدارة الاستعمارية الإيطالية.
ويظل الجانب الأكثر إثارة للانتباه في هذه العملية هو ضخامة موجة الهجرة الاستيطانية التي نظّمتها الحكومة الإيطالية وما اتسمت به من سرعة تنفيذ استثنائية ، إذ جرى الإعداد الكامل لاستقبال هؤلاء المهاجرين خلال فترة لم تتجاوز سبعة أشهر، وخلال هذه المدة القصيرة أُنجزت جميع الترتيبات اللوجستية والتنظيمية ، بحيث لم يتبقَّ على الأسر الوافدة عقب تسلّمها مفاتيح مساكنها ودفاتر حساباتها ، سوى الشروع المباشر في العمل فقد كانت المساكن مؤثثة والمؤن وكانت المعدات الزراعية متوافرة.
كما كانت الأراضي قد خضعت مسبقًا لعمليات الاستصلاح ، الأمر الذي أتاح انتقال المستوطن الجديد وفق هذا التدرّج المنظّم ، من وضع العامل المأجور إلى موقع المزارع المستقل بعد قضاء عام أو عامين من العمل ، وقد جرى ذلك ضمن منظومة استيطانية متكاملة هدفت إلى تسريع عملية الاندماج الإنتاجي وترسيخ الوجود الاستعماري ، ليغدو المستوطن لاحقًا مالكًا للأرض ويتحرّر تدريجيًا من الالتزامات المالية التي أنفقها الجهاز الاستعماري من أجل توطينه. [علي الميلودي ، 2005م ، ص 80]
وقد جرى اختيار هذه الأسر من بين الأكثر عددًا والأشد التزامًا بالنظام القائم ، فجاءت وهي مهيّأة نفسيًا ، ومزوّدة بالمعلومات المتعلقة بالظروف التي ستواجهها ومفعمة بالثقة في المستقبل.
أمّا على مستوى التخطيط العمراني فقد تشابهت مخططات القرى ونماذج المساكن إلى حدٍّ كبير تحقيقًا لمبدأ التوفير، غير أنّ مساحات الحصص الزراعية وأساليب الاستغلال اختلفت تبعًا لتنوّع المناطق وتفاوت الثروة المائية فيها.
ففي قرى كريسبي (تعني حالياً طمينة) وجيودا (تعني الكراريم حالياً) أمكن ريّ ما يقارب ثلثي أو ثلاثة أرباع الحصة الزراعية البالغة مساحتها نحو خمسة عشر هكتارًا باستخدام الآبار الارتوازية في حين لم يتجاوز نطاق الري في قرى بيانكي (الزهراء حالياً) ، وأوليفيتي (تعني جودائم)، وجيوردانيا (تعني الناصرية) ، وهي قرية قديمة جرى توسيعها أربعة إلى خمسة هكتارات فقط أوضاع التعليم في ليبيا من إجمالي مساحة الحصة التي تراوحت بين عشرين وخمسة وعشرين هكتارًا ، ثم نقل المستوطنين إلى القرى الاستيطانية في قوافل منظّمة من الشاحنات ، حيث وُزِّعوا على الوحدات الزراعية المخصّصة لكل أسرة وقد انتقلت غالبية العائلات والبالغ عددها خمسمائة وثلاثة وثمانون عائلة إلى مستوطنات جهاز الإنتي لتعمير ليبيا.
في حين استقبلت مشاريع مصراتة نحو أربعمائة وثمانية عشرة عائلة ، تلتها منطقتا سيدي الصيد والخضراء بما مجموعه ثلاثمائة وتسعة عائلات ، وبهذا الإجراء ، انتقلت وظيفة الاستيطان البشري المكثّف وما ارتبط بها من أدوار محدّدة للشركات الاستيطانية والعائلات المستوطِنة إلى المهاجرين الجدد في إطار إعادة تنظيم منظومة الاستيطان وتوسيع قاعدتها البشرية. [دلال الشتيوي ، 2010م ، ص 53]
وقد كان الهدف من هذا النمط من الاستيطان اقتصاديًا بحتًا ، إذ بلغ عدد المهاجرين الذين وصلوا في نوفمبر1939م نحو أحد عشر ألف مهاجر، ولأجل استقبالهم شُيِّدت ست قرى في إقليم طرابلس هي :غاريبالدي (الدافنية) ، ماركوني (القويعة) ، تازيو(العامرية) ، كوراديني (الساعدية) ميكا ، (منطقة صياد.)، كاستل فيردي (القره بوللي) إلى جانب ثلاث قرى في إقليم برقة هي : ماميلي (قرية الفايدية) فيلزي (القبة) ، سورو (المخيلي) ، وفي عام 1940م، وصلت دفعة إضافية قوامها

خمسمائة أسرة توجّهت منها أربعمائة أسرة إلى إقليم برقة ، ومائة أسرة إلى طرابلس لتتوقف بعد ذلك حركة الهجرة الاستيطانية توقفًا تامًا.
أن تطبيق خطة جيدة للاستيطان ستحفز نهضة فرص العمل ، وضمان مستقبلي لكثير من العائلات الإيطالية وستسهم في الاكتفاء الذاتي لإيطاليا ، وكانت المساعدات الفنية والمالية متوفرة على نحو كافٍ لتعوض هذه الاختلافات ولم تكن هناك عوائق امام المستوطن في ان يصبح مالكاً لمزرعته واذا ما اشتغلت العائلة بجد ، فإن الأبناء سيتلقون مزارع أيضاً ، وتكمن أهمية المستوطنين في كونهم ممثلين لإيطاليا الفاشية ومرتبطين بالطبقة وعليهم المحافظة على هيبة إيطاليا. [كلوديو سيجري ، 1987م ، ص 169]
يعتبر الاستيطان وحدة متكاملة فهو يقام على أساس دراسة شاملة للإقليم ، وتدقيق كامل لإمكانياته فيبدأ بشق الطرق وبناء قرى صغيرة وبناء منازل المزارع وتخطيطها ثم يبدأ في مشاريع الإنتاج تحت اشراف وتوجيه خبراء ، ثم ينقل الإنتاج من قبل الجهاز المنظم للبيع بثمن معوض ، وتتخذ الإجراءات حيث بعد فترة 25 أو 30 سنة ، سيكون المستوطن مالكاً للمزرعة.
كان الاستيطان البشري المكثف ذروة سلسلة من التجارب في مجال التنمية الزراعية وإعادة توزيع السكان ، والتي ظهرت مدى ثلاثة عقود من التوسع الاستعماري الإيطالي ، كما يعتبر شمال طرابلس الغرب وشمال برقة الاقليمان اللذان ركزت فيهما معظم الجهود ، وكانا مواضع للتجارب لأخر واكثر البرامج الاستيطانية طموحاً ، وكان ما مجموعة 875.461 فداناً من الأراضي في ايدي الايطاليين مع نهاية عام 1940م.
بلغ عدد المستوطنين الإيطاليين في ليبيا نحو ثمانية وثلاثين ألفًا وخمسمائة شخص تقريبًا ، وقد شكّلت مراكز مشاريع الاستيطان البشري النواة الصلبة لنظام تنموي جديد سعت الإدارة الاستعمارية الإيطالية إلى تعميمه على مختلف الأقاليم الزراعية الليبية ، شرقًا وغربًا ولم تكن هذه المراكز مجرّد تجمعات سكنية معزولة ، بل جاءت بوصفها وحدات تنظيمية متكاملة خُطِّط لها بعناية ، وأُنيط بها أداء وظائف اقتصادية واجتماعية وسياسية محدّدة ، هدفت إلى ضمان الاستقرار الدائم للمستوطنين ، وتسهيل اندماجهم السريع في المنظومة الإنتاجية ، وترسيخ وجودهم الديموغرافي داخل المجال الريفي الليبي بما يخدم الأهداف الاستراتيجية للاحتلال. [مصطفى رجب ، 2022م ، ص 89]
وقد أسهم الاستيطان الزراعي في توسيع نطاق الزراعة المستقرة بصورة ملحوظة ، إذ زادت المساحات المزروعة بما يقارب ثلث المساحة الزراعية القائمة ، وفي هذا السياق عمد الإيطاليون إلى زراعة نحو 92% من مساحة تقدّر بـ 1,786,000فدان بأشجار اللوز، في حين خُصِّصت نسبة تقارب 88% لزراعة الزيتون والكروم ، سواء في الأراضي الخاصة أو ضمن امتيازات أراضي الدولة ويعكس هذا التوجّه اختيارًا مقصودًا للمحاصيل الدائمة ذات الطابع التصديري والاستيطاني ، بما يضمن تحقيق الاستقرار السكاني للمستوطنين ، ويوفّر عوائد اقتصادية طويلة الأمد تدعم استدامة المشروع الاستعماري. [الهادي ابولقمة ، 1998م ، ص 445 - 446]
وفي عهد الجنرال إيتالو بالبو تركزت سياسات التنمية الزراعية على استغلال أراضٍ كانت تُعدّ هامشية وضعيفة الإنتاج ، إذ لم تكن تخضع قبل الاحتلال إلا لأنماط الرعي التقليدي ، المصحوب بزراعة محدودة للحبوب بوصفها النشاط الاقتصادي الغالب ، غير أنّ الإدارة الاستعمارية عملت على إعادة إدماج هذه المجالات ضمن المشروع الاستيطاني ، عبر تحويلها إلى ممتلكات زراعية ثابتة ، مستندة إلى استثمارات واسعة في رأس المال الثابت ، هدفت إلى تغيير وظيفة الأرض وإعادة توجيهها لخدمة متطلبات الاستيطان الزراعي. [الحواس غربي،2016م ،ص210]
شملت هذه الاستثمارات الاستغلال المنظّم للمياه الجوفية ، وحفر الآبار الارتوازية ، وإنشاء شبكات ريّ حديثة ، إلى جانب إقامة بنى تحتية زراعية متكاملة من طرق ومرافق خدمية ، كما جرى إنشاء مستوطنات زراعية مخططة تولّت الشركات الاستيطانية تصميمها وتطويرها وفق نماذج عمرانية موحّدة.
وقد أسهم هذا التوجّه في إعادة رسم خريطة الاستغلال الزراعي في ليبيا وفرض أنماط جديدة من الملكية والعمل الزراعي ، الأمر الذي انعكس بصورة مباشرة على البنية الاجتماعية للمجتمع الريفي الليبي من خلال تراجع الأنشطة التقليدية ، وتهميش أنماط الاستغلال الجماعي للأرض وتعزيز هيمنة الاقتصاد الاستيطاني على المجال الزراعي ، وما رافق ذلك من تحوّلات عميقة في علاقات الإنتاج وأنماط العيش الريفي ، ستظل آثارها ممتدّة حتى مرحلة ما بعد الاستعمار. [جيري لين فاولر ، 2006م ، ص 215 -216]
فكانت أواخر سنة 1940م، تحمل معها نهاية جهاز الانتي وغيره من المؤسسات التي عملت كلها لمصلحة حكومة وشعب الفاشيست ، ومخلفة ورائها الكثير من الإنجازات ، التي لاتزال تترك بصماتها على الأرض ، فقد قدر البنك الدولي للإنشاء والتعمير قيمة وتركة الايطاليين في مجال التنمية الزراعية بأكثر من مليوني شجرة زيتون وواحد واربعون مليون شجرة عنب ، ومليوني شجرة لوز في منطقة طرابلس يقابلهما اربعمائة وخمسة وعشرون ألف شجرة زيتون ، وثلاثمائة وخمسة وخمسين ألف شجرة لوز وسبعة ملايين وسبعمائة وخمسين ألف شجرة عنب في برقة. [كلوديو سيجري ، 1987م ، ص 360]

الخاتمـــــة

في ختام هذه الدراسة التي تناولت التحولات الاقتصادية في إقليمي برقة وطرابلس خلال فترة الاستعمار الإيطالي (1911-1943م)، يتضح أن مشروع الاستيطان الاستعماري لم يكن مجرد سياسة ظرفية ، بل كان مشروعًا استراتيجيًا متكاملًا استهدف إعادة تشكيل البنية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا بما يخدم المصالح الاستعمارية الإيطالية.

وقد بينت الدراسة أن هذا المشروع اعتمد على منظومة من الآليات المتداخلة ، شملت التخطيط المؤسسي عبر إنشاء هيئات متخصصة ، وسنّ التشريعات والقوانين التي شرعنت الاستيلاء على الأراضي ، إضافة إلى آليات التنفيذ الميداني التي تمثلت في مصادرة الأراضي وإعادة توزيعها لصالح المستوطنين الإيطاليين كما أسهمت سياسات التمويل واختيار المستوطنين في تعزيز نجاح المشروع الاستيطاني وتوسيع نطاقه الجغرافي والديمغرافي.

وأظهرت النتائج أن هذه السياسات أدت إلى إحداث تحولات اقتصادية عميقة ، تمثلت في تفكيك البنية التقليدية للاقتصاد المحلي القائم على الزراعة والرعي ، وإعادة تشكيل أنماط الملكية العقارية لصالح المستوطنين ، بما أدى إلى تهميش السكان المحليين وإضعاف دورهم الاقتصادي ، وخلق حالة من التفاوت الاجتماعي والاقتصادي.

كما خلصت الدراسة إلى وجود آثار طويلة المدى لهذه السياسات، انعكست في استمرار بعض الاختلالات البنيوية حتى ما بعد انتهاء الاستعمار، الأمر الذي يؤكد أن المشروع الاستيطاني لم يكن محدود الأثر زمنياً بل امتد تأثيره ليشكل جزءًا من البنية الاقتصادية والاجتماعية اللاحقة.

وبناءً على ذلك فإن دراسة هذا الموضوع تسهم في تعميق الفهم التاريخي لطبيعة السياسات الاستعمارية الإيطالية في ليبيا ، وتبرز أهمية تحليل آثارها الاقتصادية والاجتماعية بوصفها مدخلًا لفهم تطور البنية الاقتصادية في البلاد خلال القرن العشرين.

النتائــج :

توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج، التي خلصت إليها من خلال التحليل التاريخي -الاقتصادي لمشروع الاستيطان الاستعماري الإيطالي في إقليمي برقة وطرابلس خلال الفترة (1911- 1943م)، **ومن أبرز هذه النتائج**:

- أن مشروع الاستيطان الاستعماري الإيطالي كان مشروعًا ممنهجًا ذا أهداف استراتيجية، يستهدف إعادة تشكيل البنية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا بما يخدم المصالح الاستعمارية الإيطالية .
- أن السلطات الاستعمارية اعتمدت على منظومة متكاملة من الآليات التنفيذية، شملت التشريعات القانونية، والمؤسسات الاستيطانية، ومصادرة الأراضي، بما مكّن من فرض السيطرة الاقتصادية على الموارد .
- أن سياسات الاستيلاء على الأراضي وإعادة توزيعها أسهمت بشكل مباشر في إضعاف الملكية الزراعية المحلية، وحرمان عدد كبير من السكان من مصادر رزقهم الأساسية .
- أن القطاع الزراعي كان الأكثر تأثرًا بالمشروع الاستيطاني حيث تم توجيهه لخدمة المستوطنين الإيطاليين على حساب الفلاحين المحليين .
- أن هناك تباينًا نسبيًا في تطبيق السياسات الاستيطانية بين إقليمي برقة وطرابلس ، وفقًا لاختلاف الظروف الإدارية وطبيعة الاستثمار الزراعي .
- أن السياسات الاستيطانية أدت إلى تفكيك البنية الاقتصادية التقليدية القائمة على الزراعة والرعي، وإحلال نمط اقتصادي تابع يخدم المركز الاستعماري .
- أن هذه التحولات الاقتصادية كانت لها انعكاسات اجتماعية عميقة ، تمثلت في التهميش الاجتماعي ، والهجرة الداخلية، وظهور تفاوتات طبقية واضحة .
- أن آثار المشروع الاستيطاني لم تقتصر على فترة الاحتلال ، بل امتدت إلى ما بعد الاستقلال من خلال استمرار بعض الاختلالات البنيوية في الاقتصاد الليبي .

وبذلك تؤكد الدراسة أن المشروع الاستيطاني الإيطالي كان أحد أهم العوامل التي أعادت تشكيل الاقتصاد الليبي خلال فترة الاحتلال ، بما له من آثار بعيدة المدى على البنية الاقتصادية والاجتماعية.

التوصيـــات :

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج يمكن تقديم مجموعة من التوصيات العلمية التي من شأنها الإسهام في تعميق الفهم التاريخي والاقتصادي لموضوع الاستيطان الاستعماري الإيطالي في ليبيا، **وذلك على النحو الآتـــي :**

1- ضرورة تعزيز الدراسات المتخصصة التي تتناول الجوانب الاقتصادية لمشروع الاستيطان الاستعماري ، وعدم الاكتفاء بالمقاربات السياسية أو التاريخية العامة.

2- أهمية إجراء دراسات مقارنة بين إقليمي برقة وطرابلس بشكل أكثر تفصيلًا بهدف إبراز الفروقات في تطبيق السياسات الاستيطانية وآثارها .

3- تشجيع البحث في الأرشيفات والوثائق الإيطالية والاستعمارية الأصلية ، لما توفره من معطيات دقيقة حول آليات التنفيذ والسياسات الاقتصادية .

4- الاهتمام بدراسة آثار الاستيطان الزراعي على البنية الاجتماعية والاقتصادية على المدى البعيد وربطها بالتحولات التنموية في ليبيا بعد الاستقلال .

5- توثيق شهادات وروايات محلية إن أمكن ، بهدف دعم الدراسات التاريخية بالمصادر الشفوية التي تعكس تجربة السكان المحليين .

6- إدراج موضوع الاستيطان الاستعماري ضمن الدراسات الأكاديمية المقارنة للاستعمار الاستيطاني عالميًا ، للاستفادة من التجارب المشابهة في التحليل والتفسير .

7- تعزيز التعاون بين المراكز البحثية والجامعات الليبية في إعداد دراسات معمقة حول التاريخ الاقتصادي للاستعمار الإيطالي .

وبذلك تسعى هذه التوصيات إلى فتح آفاق بحثية جديدة تساعد على تعميق الفهم العلمي لطبيعة التحولات التي شهدها الاقتصاد الليبي خلال فترة الاستعمار الإيطالي ، واستجلاء آثارها الممتدة حتى الوقت الحاضر.

رأي الباحـــث :

يرى الباحث أن مشروع الاستيطان الاستعماري الإيطالي في إقليمي برقة وطرابلس (1911-1943م) يمثل أحد أبرز أشكال الاستعمار الاستيطاني المنظم في شمال أفريقيا ، إذ لم يكن مجرد وجود عسكري أو إداري ، بل مشروعًا متكاملًا يستند إلى رؤية اقتصادية–سياسية تهدف إلى إعادة صياغة البنية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا بما يخدم الدولة الإيطالية ، وقد تميز هذا المشروع بكونه قائمًا على التخطيط المسبق ، وتعدد أدوات التنفيذ وتكامل الأبعاد التشريعية والمؤسساتية والاقتصادية.

ويؤكد الباحث أن فهم طبيعة هذا المشروع يقتضي الوقوف عند جملة من النقاط الجوهرية من أهمها:

أولًا: الطابع البنيوي للمشروع الاستيطاني :

إذ لم يكن الاستيطان الإيطالي سياسة ظرفية ، بل مشروعًا بنيويًا طويل المدى هدف إلى إحلال المستوطنين محل السكان المحليين تدريجيًا ، عبر إعادة توزيع الموارد والأراضي وإعادة تشكيل المجال الاقتصادي .

ثانيًا: مركزية العامل الاقتصادي في الاستعمار

يرى الباحث أن الاقتصاد كان المحرك الأساسي للسياسة الاستعمارية ، حيث ارتبط الاستيطان مباشرة بمصادرة الأراضي الزراعية وتحويلها إلى مشاريع إنتاجية تخدم المستوطنين والدولة الإيطالية ، مما جعل الاقتصاد المحلي تابعًا للمركز الاستعماري .

ثالثًا: فعالية الآليات التشريعية والمؤسساتية

لقد اعتمدت الإدارة الاستعمارية على منظومة قانونية ومؤسساتية دقيقة ، تمثلت في سنّ القوانين التي شرعنت الاستيلاء على الأراضي ، وإنشاء هيئات مثل الإنتي ENTE والإنبسONBS ، والتي لعبت دورًا حاسمًا في تنفيذ السياسات الاستيطانية على أرض الواقع .

رابعًا: إعادة تشكيل الملكية العقارية

يرى الباحث أن أخطر نتائج المشروع تمثلت في إعادة توزيع الملكية العقارية من خلال تصنيف الأراضي كأملاك دولة أو أراضٍ غير مستغلة ، مما أدى إلى نزع ملكية السكان المحليين وإعادة توجيهها لصالح المستوطنين والمستثمرين الإيطاليين .

خامسًا: تفكيك البنية الاقتصادية التقليدية

أدى المشروع الاستيطاني إلى إضعاف الاقتصاد المحلي القائم على الزراعة والرعي، واستبداله بنمط اقتصادي استيطاني موجّه، الأمر الذي أدى إلى فقدان التوازن في البنية الإنتاجية التقليدية .

سادسًا: الأبعاد الاجتماعية للتحولات الاقتصادية :

يبرز الباحث أن السياسات الاستيطانية لم تقتصر على الجانب الاقتصادي بل امتدت آثارها إلى البنية الاجتماعية ، حيث أدت إلى تهميش السكان المحليين ، وارتفاع معدلات الفقر، والهجرة الداخلية ، وظهور تفاوتات اجتماعية حادة .

سابعًا: التباين الجغرافي في تطبيق السياسات

يشير الباحث إلى وجود تباين نسبي بين إقليمي برقة وطرابلس في طبيعة التطبيق الاستيطاني، تبعًا لاختلاف الظروف الإدارية، وكثافة الاستيطان، ومستوى الاستثمار الزراعي في كل إقليم .

ثامنًا: الامتداد التاريخي للآثار الاستعمارية

يرى الباحث أن آثار المشروع الاستيطاني لم تنتهِ بانتهاء الاحتلال بل استمرت بشكل أو بآخر في تشكيل بعض ملامح البنية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا خلال المراحل اللاحقة، مما يعكس عمق الأثر البنيوي للاستعمار الاستيطاني .

وخلاصة القول فإن الباحث يرى أن دراسة المشروع الاستيطاني الإيطالي تمثل مدخلًا أساسيًا لفهم طبيعة الاستعمار الاستيطاني بوصفه منظومة متكاملة لإعادة إنتاج الواقع الاقتصادي والاجتماعي ، وليس مجرد مرحلة تاريخية عابرة ، بل تجربة ذات آثار ممتدة تستوجب مزيدًا من البحث والتحليل العلمي المتخصص.

قائمـــة المصادر والمراجع

1- ديبوا ، جان .(1968م).الاستعمار الإيطالي في ليبيا طرقه ومشاكله ، ترجمة : هاشم حيدر، دار ليبيا للنشر والتوزيع ، بنغازي

2- سيجري ، كلوديو.(1987م). الشاطئ الرابع : الاستيطان الإيطالي في ليبيا ، ترجمة :عبدالقادر مصطفى الوحيشي ، مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الايطالي ، طرابلس

3- أبولقمة ، الهادي .(1998م). الاستيطان الإيطالي في ليبيا ضمن كتاب بحوث ودراسات في التاريخ الليبي 1911-1943م، ج2، ط2 ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، طرابلس

4- زيادة ، نقولا .(1958م). محاضرات في تاريخ ليبيا ، منشورات معهد الدراسات العربية ، القاهرة

5- لين فاولر ، جيري .(2006م).الاستيطان الزراعي الإيطالي في ليبيا منطقة طرابلس ، ترجمة :عبدالقادر المحيشي ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ،طرابلس
6- سعاد محمد الجفال. (2025). السياسة الألمانية تجاه ليبيا خلال الحرب العالمية الأولي 1914–1918. *مجلة العلوم الشاملة*, *9*(36), 918-937.
7- ابولقمة ، الهادي ، المرجع السابق ، ص425
8- حميميد محمد ، محمد.(2022م). أليات التخطيط والتنفيذ للاستيطان الزراعي الإيطالي في ليبيا1911- 1940م ، مجلة ليبيا للدراسات الجغرافية ، العدد الثاني ، يناير، سرت
9- فتحي الهادي محمد الساعدي. (2025). الأطماع الإيطالية الفرنسية وصراع النفوذ على فزان 1912–1956م. *مجلة العلوم الشاملة*, *10*(ملحق 38), 695-707.
10- أبولقمة ، الهادي .(1983م). الساحل الرابع تغيير في مفهوم الاستيطان الإيطالي ، مجلة الشهيد ، العدد الرابع ، مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي ، طرابلس
11- الحرير ، إدريس صالح .(1984م). الاستعمار الاستيطاني الايطالي في ليبيا 1911 - 1970 م ، مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي ، طرابلس
12- زياد علي صقر سعد. (2025). الجمعيات الوطنية الليبية ودورها في الاستقلال. *مجلة العلوم الشاملة*, *10*(38), 3830-3847.
13- سعيد المدني ، المدني.(1999م). سياسة الاستيطان الزراعي الإيطالي وتأثيرها على الأوضاع العامة في غرب ليبيا 1921 -1943 م ، رسالة ماجستير ، جامعة الجبل الغربي ، كلية الآداب يفرن
14- الشركسي ،محمد مصطفى ، .(1976م). لمحات عن الأوضاع الاقتصادية في ليبيا اثناء العهد الإيطالي ، الدار العربية للكتاب ، تونس
15- سعيد المدني ، المدني، المرجع السابق ، ص81 – 82
16- السوري ، صلاح الدين .(1998م). ليبيا والغزو الثقافي الإيطالي ، بحوث ودراسات في التاريخ الليبي ،ج2 ، ط2 ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، طرابلس
17- ديبوا ، جان ، المرجع السابق ، ص205
18- ديبوا ، جان ، المرجع السابق ، ص172
19- ابولقمة ، الهادي ، الاستيطان الإيطالي في ليبيا ، ص434
20- حميميد محمد ، محمد، المرجع السابق ، ص332
21- ديبوا ، جان ، المرجع السابق ، ص 173
22- غربي ،الحواس .(2016م). الاحتلال الإيطالي بليبيا1911-1951م ، أطروحة دكتوراه ، العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر
23- الشركسي ، محمد ، مصطفى ،المرجع السابق ، ص 71 – 72
24- السنوسي ،إبراهيم عبد السيد .(2012م). المقاومة الليبية والغزو الإيطالي في الفترة 1911 - 1918م ، رسالة ماجستير ، جامعة أم درمان الإسلامية ، السودان
25- يونس ، مصطفى رجب علي .(2022م). المنفي الذهبي بالبو في ليبيا أضواء وظلال ، ط1 ، دار الفرجاني ،طرابلس
26- صالح الحرير، إدريس ، المرجع السابق ، ص 135 – 136
27- ممصطفى الشركسي ، حمد ،المرجع السابق ، ص52
28- سيجري ، كلوديو ، المرجع السابق ، ص179
29- مور ،مارتن .(1989م). الشاطئ الرابع ، الاستيطان الزراعي الإيطالي الشامل في ليبيا ، ترجمة :عبدالقادر مصطفى المحيشي ، ط1، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، طرابلس
30- بتشولي ، انجلو .(1993م). إيطاليا ما وراء البحار الجزء المتعلق بليبيا الجانب الاقتصادي التنمية الزراعية ، ترجمة : شمس الدين عرابي ، مراجعة صلاح الدين السوري ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، طرابلس
31- غربي ، الحواس ، المرجع السابق ، 2016م ، ص207
32- ابولقمه ، الهادي ، الساحل الرابع تغيير في مفهوم الاستيطان الإيطالي ، ص157
33- الميلودي عموره ،علي .(1998م). ليبيا تطور المدن والتخطيط الحضري ، ط1، دار الملتقى للطباعة والنشر، بيروت
34- الشتيوي ، دلال .(2010م). إيطاليا والحرب العالمية الثانية ، دراسة في تطبيقات الفكر الفاشي في سياسة إيطاليا الخارجية (1922 - 1945م)، رسالة ماجستير ، الجماهيرية ، اكاديمية الدراسات العليا ، مدرسة العلوم الإنسانية ، قسم التاريخ
35- سيجري ، كلوديو ، المرجع السابق ، ص 169
36- يونس ، رجب مصطفى .(2019م). مشاريع التعمير والبنى التحتية خارج المراكز الحضرية في ليبيا الإيطالية ، مجلة المتكأ ، العدد السابع ، يونيو

37- ابولقمة ، الهادي ، الاستيطان الإيطالي في ليبيا ، ص445 – 446
38- غربي ، الحواس ، المرجع السابق ، ص210
39-لين فاولر ، جيري ، المرجع السابق ، ص215- 216
40-سيجري ، كلوديو ، المرجع السابق ، ص360